

فصل المقال في ما بين البرنامج الوطني والنقاط العشر من انفصام!



ظروف أو ضغوط دولية، وبالارتكاز على حق الشعب الفلسطيني في كل مناطق وجوده في أرضه. وثانيتهما، إن أية وجهة نظر سياسية لا يجب أن تستنزف قوى الفلسطينيين لأنهم أصلا لا يستطيعون فرض أي حل، في المدى المنظور، مهما كان مستواه أو حدوده، ولا سيما أن تحديد شكل الدولة لخيار ما مرهون بالمستقبل ومعطياته، وهو يتطلب تقويض أو تفكيك البنية الاستعمارية الاستيطانية العنصرية لإسرائيل طبعاً. وثالثها، إن الأولوية في هذه المرحلة هي لبناء البيت الفلسطيني، فالفلسطينيون اليوم يفتقدون لكيان سياسي جامع، يعبر عن قضيتهم بشموليتها، ويمثلهم، كلهم، ويقود كفاحهم. أيضاً الأولوية لبناء البيت، إذ لا يمكن الحديث عن الصمود والمقاومة، دون الاشتغال جدياً على بناء البيت.

تفاهم بعد الخروج من لبنان، وبعد الافتقار لما يسمى "الشرعية الثورية". على أية حال، كانت تلك الأفكار بمثابة نوع من شهادة كنت ناقشتها مع الأكاديمي الصديق رائف زريق (من فلسطيني 48)، وفي محاولة لتصفية حساب مع المنهج الذي فرض "النقاط العشر"، منذ 47 عاماً، وحاول الترويج له باعتباره برنامجاً للإجماع الوطني، رغم ما ينطوي عليه من مصادرة لمفهوم الشعب والأرض والقضية والرواية التاريخية، وهي الفكرة المركزية التي يجعل "ملتقى فلسطين" على إعادة الاعتبار إليها. وربما يفيد أن أختم هنا بملاحظات توضيحية، الأولى، إن أي حل يفترض أن ينطلق من قاعدتي الحقيقة والعدالة (ولو النسبية)، بمعزل عن أية اعتبارات أخرى، لا موازين قوى ولا

وإجماعاته الوطنية، وهو الذي سهّل الانتقال إلى اتفاق أوسلو (1993). سابعاً، ما حصل بين، أيضاً، افتقاد الحركة الوطنية الفلسطينية للإطارات الشرعية، ولمراكز صنع القرار، وكثفت تفرد القيادة باتخاذ القرارات، ومن ضمن ذلك كيفية هندستها لما يسمى الشرعية الوطنية الفلسطينية، إذ لم يجر تبني تلك النقلة بطريقة طبيعية، أي عبر الحوارات والمؤتمرات، وإنما تم فرض اتفاق أوسلو من خلف الأظرف الوطنية الشرعية، ومن خلف الشعب الفلسطيني، ما يبين كم إن القيادة الفلسطينية منحرفة إزاء شعبها، وكم هي متمائلة مع النظامين العربي والدولي، وهو أمر طبيعي لكونها لا تخضع لعملية انتخاب، وكونها تعتمد في مواردها على الخارج، الأمر الذي

من التضامن العربي، وفي ظل وجود كفاح مسلح فلسطيني في أعلى درجاته (أو وسط السبعينات)، فكيف سيحقق في هذه الظروف الدولية والعربية والفلسطينية؟
رابعاً، ثمة سؤال يطرح بشأن ما البديل عن ذلك؟ أو هل كان بالإمكان تحرير فلسطين؟ في الإجابة عن هذا السؤال، أظن أنه ثمة سداجة بالاعتقاد أن التحول من هدف التحرير إلى هدف إقامة دولة في جزء من فلسطين آخر عملية التحرير، لكن العكس صحيح أيضاً، فإن استمرار التمسك بهدف التحرير، أو هدف الدولة الديمقراطية في كامل فلسطين، لن يؤخر إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، أو في أي شبر، لو توفرت الإمكانيات لذلك حقا.

خامساً، الفكرة هنا، تبعا لثالث ورابع، أن الفلسطينيين كانوا معنيين أكثر بالحفاظ على سرديتهم الوطنية الجمعية، المؤسسة لهويتهم الوطنية، ولإجتماعاتهم السياسية، التي تنطلق من حدث النكبة (1948)، لأن التخلي عن تلك الرواية، والتحول نحو رواية أخرى، ونحو هدف آخر، جرى بشكل مجاني، ومن دون تحقيق أي شيء، ما يعني أن حظ أي خيار يكون مثل غيره، طالما أن الفلسطينيين غير قادرين على تحقيق هذا الهدف أو ذاك الهدف، أو طالما أن إسرائيل لن تستجيب لحقوقهم على أي مستوى، بواسطة المفاوضات، ولن يضغط أحد عليها في سبيل ذلك. سادساً، ما يفترض لفت الانتباه

إليه جيداً في هذا الأمر، وتبعاً للبلد السابق، أن التحول من رواية 48 إلى رواية 67، أي إلى هدف إقامة دولة في جزء من الأرض لجزء من الشعب، مع جزء من الحقوق، هو الذي أدى إلى أول انقسام في وجدان الشعب الفلسطيني وفي إداراتهم السياسية وفي حركتهم الوطنية، أي إنه هو الذي أسس إلى تصدع وحدة الشعب الفلسطيني،

الضفة والقطاع، وكانت هاتان المنطقتان خارج السيطرة الإسرائيلية، ومع ذلك فإن تلك الحركة، التي كان هدفها تحرير فلسطين وعودة اللاجئين، لم تتطالبت بإنشاء دولة أو سلطة فيهما. لذا فكيف يمكن توصيف الهدف الوطني آنذاك، والذي كان وراء انطلاق تلك الحركة؟ ثانياً، لم يأت الإنزياح من برنامج التحرير إلى برنامج إقامة دولة في الضفة والقطاع نتاجاً لتطور في الفكر السياسي الفلسطيني، بقدر ما أتى نتيجة ضغوط عربية ودولية، ونتيجة قابلية فلسطينية للتماثل مع النظامين العربي والدولي بثمن الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني (حصل ذلك ثانية لدى التوقيع على اتفاق أوسلو).

الانزياح من برنامج التحرير إلى برنامج إقامة دولة لم يأت نتاجاً لتطور في الفكر السياسي الفلسطيني بقدر ما أتى نتيجة ضغوط عربية ودولية وثمنا للاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني

ثالثاً، إن التحول الحاصل لم يبن على فكرة دحر الاحتلال بوسائل الصراع المباشر الشعبي أو المسلح، وإنما انبنى على وهم استجابة إسرائيل إلى ذلك، بعد حرب أكتوبر (1973)، وبنيتية وجود الاتحاد السوفيتي، فإذا كان ذلك لم يتحقق، إبان كان العالم في عهد القطبين، وفي مرحلة كان ثمة فيها حد أدنى

مجاد كيبالي
كاتب وسياسي فلسطيني

فجأة بات بعض دعاة حل الدولتين، أو بالأصح حل الدولة في الضفة والقطاع، يتخذون استراتيجية الهجوم كخبر وسيلة للدفاع في محاولاتهم نفي حقيقة انسداد هذا الخيار، الذي تم تبنيه قبل 47 عاماً (في برنامج النقاط العشر 1974)، بادعاء أن تلك الدولة قائمة، ولكنها تحت الاحتلال! وفي الواقع فإن ذلك الادعاء ينطوي على مكابرة وعلى إنكار للواقع، وكان أصحابه يركبون وهما على وهم آخر، أي وهمهم السابق بشأن إمكان قيام دولة فلسطينية مستقلة بواسطة المفاوضات على وهم جديد يحسم وجود تلك الدولة بحكم قرار أممي يعترف بفلسطين (كدولة عضو مراقب)، مع علمنا بأن الأمم المتحدة اعترفت بأشياء كثيرة للفلسطينيين لكنها ظلت حبرا على ورق، وعلمنا أن اتفاق أوسلو، وهو في مرتبة أقل من حل الدولة المستقلة، لم تنفذ منه إسرائيل سوى الشق المتعلق بحكم ذاتي للفلسطينيين، في بعض أراضي الضفة، بعد 28 سنة، وحتى في هذا الشأن فتمتة تفصيل بسيط يتعلق بأن تلك الدولة تحتاج، أيضاً، إلى التحرر من الاحتلال!

على أية حال، فإن النقاش هنا يتعلق بشكل أساسي بالادعاء المتخالف باختكار، ويحصر، فكرة البرنامج الوطني بحد الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع، علماً أن مثل ذلك الادعاء ينطوي على مخالطة وغبن، بشأن تمثيل الفلسطينيين وتمثيل قضيتهم وحقوقهم وسرديتهم التاريخية المؤسسة لهويتهم الوطنية. على ذلك ثمة دفعات عديدة يمكن طرحها في هذا المجال، أهمها: أولاً، إن الحركة الوطنية الفلسطينية انطلقت أصلاً قبل احتلال

في أجواء ما قبل الانتخابات الفلسطينية

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبالي

كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk

بالنسبة إلى حماس، كان الأوجب أن يصدر بيان وازارتها الأمنية، قبل سنة أو سنتين، ويشمل اعتذاراً صريحاً للجمهور، وتكريس منهجية عمل رشيدة وغير حزبية، وتحسس المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية عن مجموع سكان غزة، وتقتضي انعكاسات الجباية التي أثقلت كاهل مجتمع فقير، لاسيما وهي تدعو إلى المقاومة التي لا ولن تكون، بغير مجتمع راض عن الذين يقودونها، ويعرف ويحسب أرباحها وخسائرها.

بسبب هذه العوامل، التي لا بد من التنبه إليها، ربما تكون سلطات الأمر الواقع، قد اضطرتنا إلى قراءة المشهد جيداً، وشعرنا بالقلق، من كون جزء معتبر من الفلسطينيين، باتوا يترحمون على أيام الاحتلال، عندما كانوا لقطاع في حياتهم الاقتصادية وفي ممارسة حقهم في المقاومة الشعبية وبالوسائل المتاحة. قصارى القول: على الرغم من استمرار التحضير للانتخابات، إلا أن احتمالات النهب منها، أو من نتائجها، تحت عنوان التأجيل، لا تزال مطروحة. ولن يتردد المعنيون بالنهب، في اللجوء إلى هذا الخيار، عندما يتوافر التعليل المنع الذي يتقبله الضاغطين، كان واضحاً ارتباك السلطتين، في هذه الفترة. فقد بدأ إن إشكالية البرنامج الملزم، مع إشكالية اختيار الأسماء، تقف حجر عثرة، أمام قائمة مشتركة لسلطتي الأمر الواقع. فقد تحدث الطرفان علناً، عن احتمالات دمج قائمتي الحركتين ثم تنصلا من المقترح، بسبب العوار الموضوعي في الفكرة نفسها، وأنكروا أنهما تحادفاً في الموضوع. كان الأفضل، لو كان ذلك خياراً، بالآل يتحدثنا عن القائمة المشتركة، قبل تشكيلها، ثم البدء في التعليل، لكن الطرفين، عندما توصلا إلى قناعة بسلبيات الفكرة على الحركتين، لوحظت الرعونة عند إنكار المسألة باعتبارها لم تكن مطروحة أصلاً. فقد كان هذا الإنكار في حد ذاته، أحد براهين الإرتباك، من الموالين موضوعياً، عن ممارسة حقوقهم الدستورية العميق.

على الرغم من استمرار التحضير للانتخابات إلا أن احتمالات النهب منها بذريعة التأجيل لا تزال مطروحة ولن يتردد المعنيون في اللجوء إلى هذا الخيار عندما يتوافر التعليل الذي يتقبله الضاغطين

على المستوى الموضوعي، لن يُخطئ المؤرخ المعني بحياة الفلسطينيين السياسية، في توصيف اتجاهات الرأي العام الفلسطيني خلال العشريتين الثانية من القرن الحادي والعشرين. فلمرة الأولى، منذ نشأة القضية الفلسطينية، أو منذ السنة الأولى للانتداب البريطاني؛ يحدث انفصال القيادة الفلسطينية عن الكتلة الشعبية، وقد حدث هذا عندما تسلم دفة القيادة رجل ليس غير ذي صلة بالمجتمع وحسب، وإنما غير ذي إدراك لضرورة البُعد الاجتماعي في السياسة، ولا يكثر لانتباعات الناس عن الكثير مما يتسرب عن اهتمامه بمصالح أبنائه وأقرب معاونيه في سياقات استغلال النفوذ. فهو لم يسع إلى التعرف على اتجاهات الرأي العام، على صعيد شرط الرضا الشعبي عن الحكم المنصوص على أهميته في نظرية الدولة. واليوم، تراه ينام على وسادة الاطمئنان، بان امتشاق اسم "فتح" سيؤمن نظامه الفاقد للمؤسسات، تقويضاً شعبياً. لذا تراه يتشبث بفرضية وحدة هذه الحركة، بينما هو الذي كرس فيها الإقصاء بدرجات تبدأ من إهمال الزملاء والشركاء السابقين، ثم تنحية الكادر المشهود له بالاستقامة، ثم فصل المعارضين لبعض سياساته، ثم قطع الرواتب والاستمرار في التهديد بقطعها، ثم منع المتحفظين على نهجه، من الموالين موضوعياً، عن ممارسة حقوقهم الدستورية.

وحقوقه السياسية. ولا يُعرف عدد الأسر التي تعرض أبنائها للسجن والقمع والأذى، إما بسبب رأي سياسي وإما بسبب اشتباه أمني، بذريعة الانتماء إلى فصائل تبني المقاومة، أو بذريعة الظاهر أو الاعتصامات، فلا يستطيع مكابر، أن يزل الأسر المتأذية عن الرأي العام، لأنها منه ومعطوفة عليه، والمتعاطفون معها كثر. ثم إن الفلسطينيين، لديهم حساسية شديدة، من الفروقات الكبيرة في مستويات المعيشة، وبخاصة عندما تكون عناصر السلطة المستريحة، تخضع لكفة نفقاتها، سكوناً ومصروفات حياة، وسفريات، وسيارات مع وقودها، من مال المجتمع. فكل شيء منظور، ولن يجلب إعجاباً، لكي يُدلي الناخبون بأصواتهم لصالح الأوساط الحاكمة. إن هذا هو بالضبط، الذي جعل السلطة في رام الله تتحسب وتختار طريقة رعاة، في إكراه منتسبها على دعم قائمتها، لأن كتلة المنتسبين، في حال تفرقت، سيكون الحكم قد فقد وبقته الأخيرة، الضامنة لأن يخرج من المنافسة الانتخابية بإمكان من يبيض الوجه. هذه هي تحديداً حسبة السلطة، وأغلب الظن أنها حسبة خاطئة، على نحو ما يجري من التراسل بين المنتسبين لحركة فتح، عبر وسائل التواصل.

فقط، ودعا البيان "الشرطة إلى القيام بواجبها تجاه الجمهور في ما يتعلق بالمطالبات المالية، دون اعتقالات أو فرض غرامات، وتستبدل ذلك بالنصح والتحذير". وبغير ذلك، قبل الانتخابات وأثناءها، "يتوجب على العناصر الأمنية التي تتجاوز هذه التعليمات وتسوق على الجمهور بأن تعرف أنها ستحاسب، لأن السلطة قررت وقف جميع الحملات الحكومية وتشمل (المرورية، البلديات، سلطة الأراضي، شركة الكهرباء) إلا للضرورة القصوى، وبقدر خاص من جهة علينا". بهذا البيان الداخلي الصريح، الذي اقتضته المنافسة الانتخابية، يمكن الاستنتاج أن مليونين ونصف المليون من الفلسطينيين من سكان غزة، عاشوا ثلاثة عشر عاماً تحت قبضة أمنية مُصنفة وثقيلة، تزامنت مع سنوات فقر وانعدام تام للحركة الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات مهولة، ناهيك عن الهجمات الإسرائيلية، في رام الله، حيث الجانب الآخر، لم تحاول السلطة قراءة طلائع المجتمع وما يضرهم الناس، ولا وضع مقاربات واقعية لانتباعاتهم عن طبائعها. وفي الحقيقة، كانت السنوات الماضية نفسها، تتسم بعدم اكترات السلطة للمجتمع واحتياجاته التنموية

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

يشهد المناخ الفلسطيني الراهن، بعض المفارقات اللافتة، التي تؤشر إلى حال التحسب الكبير من العملية الانتخابية، لدى كل من السلطتين في رام الله وغزة، ولوحظ أن الرئاسة مع رام الله، قد اختارت التشدد في مخاطبة المحسوبين عليها، وواصلت إطلاق التحذيرات لمن يحاول الخروج عن التعليمات بمساندة قائمتها الانتخابية. وفي كل تحذير، يُصار التأكيد، المرة تلو الأخرى، على معنى كون القائمة التي لم تُعرف أسماؤها بعد، هي "فتح" التي كانت في الزمان، بإثرها الكفاحي ورموزها الذين باتوا في القبور صامتين، ولم يكن أحد منهم، سيؤيد ما جرى لهذه الحركة وما فعله عباس بها. في المقابل، أصدرت وزارة الداخلية في غزة، بيانا وزعته على منتسبي أجهزة أمنها؛ اعترفت فيه ضمناً بأنها عاشت السنوات الطويلة الماضية، تمارس القبضة الحديدية على السكان، على الرغم من كون ما جاء في هذا البيان، يعد أسلوباً أكثر رشداً من أسلوب السلطة في رام الله، من حيث ملامحته للمناسبة الانتخابية. فقد جاء في البيان الداخلي الحمساوي، الصادر يوم 21 مارس، أن سلطة الأجهزة في غزة "تدعو كافة منتسبيها إلى حسن التعامل مع الجمهور من خلال بعض الإجراءات في الفترة القادمة".

وقد وقع البيان، توفيق أبو النعيم، وكيل وزارة الداخلية في حكومة حماس، وسبقها الأمني، قبل أن يقدم استقالته الصورية، تلبية لشرط خوض الانتخابات، وهو على يقين، بأن شرط قبول الاستقالة لن ينطبق عليه، ولكي يكون الأمر الاستثنائي بالتجمل مع الشعب، واضحاً ويشمل جميع أنواع الممارسات، كان لا بد من التفصيل، فجزى التأكيد "على ضرورة وقف أية مدهامات بشكل عام، وخصوصاً البيوت، إلا في حالات الضرورة القصوى التي تتعلق بحماية الحياة

